

دولة فلسطين
السلطة القضائية



دعوى حقوق رقم : 2019/1835
تاريخ الحكم : 2022/12/27

أثبت عن وجوده ونظمت بعض أحكامه ؛ وبذلك يصبح المدعى عليه مدين للمدعي وفق ما قضت به المادة (158) من مجلة الأحكام العدلية بحسبان أن الدين هو ما يثبت في الذمة كمقدار من الدراهم في ذمة رجل ومقدار منها ليس بحاضر ، هذا الدين الذي توافرت فيه شروط قبول الادعاء به كما أفصحت عنها المادة (1626) من مجلة الأحكام العدلية- من حيث لزوم بيان جنسه ونوعه ووصفه ومقداره .

وعليه ، وبعد أن صرّفت المحكمة الأدلة ومحصّت البيّنات ، وحيث إن الأصل -وكما أفصحت عنه المادة (2) من قانون البيّنات في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسنة 2001م- أن على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلّص منه ؛ فإن المحكمة تجد أن المدعي قد استطاع عناصر دعواه دون أن جرح أو تتناقض مع أي بيّنة أخرى من المدعى عليه الأول- الذي تمت محاكمتها حضورياً في هذه الدعوى ، لتصل المحكمة في النهاية إلى نتيجة حتمية مؤداها إنشغال ذمة المدعى عليه الأول بالمبلغ المدعى به.

لذلك

واستناداً لكل ما تقدّم وعلى هداه ؛ حكمت المحكمة

- 1- رد الدعوى عن المدعى عليه الثاني (بشار سامي سالم حنين).
- 2- إلزام المدعى عليه الأول (محمد سامي سالم حنين) بدفع مبلغ (26500) ستة وعشرون ألف وخمسمائة شيقل للمدعي (أكرم عبدالله محمود عسود) ، مع إلزام المدعى عليه الأول بالتردد والمصاريف ومبلغ وقدره (50) دينار أردني اتعاب محاماة.

حكماً حضورياً قابلاً للاستئناف صدرتلي علناً باسم الشعب العربي الفلسطيني

وأفهم في 2022/12/27م.



القاضي
ياسر ضيافات

صفحة 6 من 6

الكاتبة
سجود جرادات

دولة فلسطين
السلطة القضائية



دعوى حقوق رقم : 2019/1835
تاريخ الحكم : 2022/12/27

المدعي بينها وصرح وكيل المدعي عليه الثاني بأنه لا يرغب بتقديم أية بيعة ، وفي جلسة 2022/11/03 ترافعت وكيلة المدعي ملتسه الحكم حسب ما جاء في لائحة الدعوى وتضمن المدعي عليهم الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة ، وفي جلسة 2022/11/27 قدمت وكيلة المدعي عليه الثاني مرافعة خطية تقع على صفتين ، وقررت المحكمة اقفال باب المرافعة وحجز الدعوى بحكم وللتدقيق وإصدار القرار ، وفي جلسة 2022/12/27 اختتمت إجراءات المحاكمة بتلاوة الحكم "ناصل".

المحكمة

وبالتدقيق في سائر أوراق هذه الدعوى ، وما جاءت به لائحة الدعوى ، وفي كافة البيانات المقدمة منها ، فإنها ثبت للمحكمة أن المدعي كان قد أقرض المدعي عليه مبلغ (26500) شيقل وذلك في بداية عام 2017 ، ولم يتم الأخير بإعادته للمدعي رغم مرور الأجل والمطالبة . وكل ذلك ثبت للمحكمة من خلال المبرز (م/1) وهو عبارة عن صورة مصدقة عن الملف الجزائي رقم (2018/3319) صلح جزاء جنين مع صورة طبق الأصل عن الشيك ، والمبرز (م/2) وهو الشيك رقم (30000057) ، والمبرز (م/3) وهو عبارة عن صورة مصدقة عن الملف التنفيذي رقم (2017/3817) والمبرز (م/4) وهو عبارة عن صورة مصدقة عن الملف الجزائي رقم (2018/1947).

وبإتزال حكم القانون على الوقائع الثابتة ؛ تجد المحكمة:

1) وبتدقيق المحكمة تجد بأن المدعي لم يثبت من خلال البيانات المقدمة بأن المدعي عليه الثاني بشار سالم كفيل للمدعي عليه الأول في المبلغ موضوع الدعوى وبالتالي ؛ فإن المدعي عليه الثاني (بشار سامي سالم حنين) تكون ذمته غير مشغولة كونه لا تربطها أي علاقة بالمدعي ولم يثبت بأنه كفيل للمدعي عليه الأول ، ومن اللازم بالنتيجة ردها عنه.

2) أن التكليف السليم للعلاقة بين المدعي والمدعي عليه الأول (محمد سامي سالم حنين) هو علاقة مقرض بمستقرض ، على اعتبار أن الاتفاق الحاصل بينهما كان عبارة عن عقد قرض إذ تد صراحة وثبت شفاهة . ورغم أن هذا العقد لم تنظم أحكامه مجلة الأحكام العدائية بفصل مستقل فيها ، إلا أن نصوص المواد (1094 ، 1351 ، 1380 ، 1382 ، 1454 ، 1509 ، 1604) لها قد

القاضي
ياسر حبايات

صفحة 5 من 6

الكاتبة
سجود جرادات



دعوى حقوق رقم : 2019/1835
تاريخ الحكم : 2022/12/27

2- وبعد المحاكمة وثبوت الحكم برد دعوى المدعي سنداً لما تم ذكره و/او لما تراه عدالة محكمتكم الموقرة مناسباً وتضمنين المدعي الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة.

الإجراءات

بالمحاكمة الجارية علناً ، وفي جلسة 2020/11/16 قامت وكالة المدعي بتبليغ المدعى عليه الأول بالنشر وتم اجراء محاكمة المدعى عليه الأول حضورياً لتبلغه وفق الأصول والقانون وعدم حضوره ، وكررت وكالة المدعي لائحة الدعوى ، وكررت وكالة المدعى عليه الثاني اللائحة الجوابية ، وفي جلسة 2021/06/27 قدمت وكالة المدعي مذكرة حصر بينة ، وفي جلسة 2021/09/07 قدمت وكالة المدعى عليه الثاني مذكرة رد على مذكرة حصر البينة ورفعت الجلسة للتدقيق ، وفي جلسة 2021/10/11 قررت المحكمة (اعتماد البيانات الخطية المقدمة من وكيل المدعي، اما بخصوص البيانات الثبوتية المتعلقة باثبات قيمة المبلغ المطالب به وبوجود الاعتراض على سماع هذه البيانات، وبخصوص اثبات الكفالة برجوع المحكمة الى نص المادة (621) من مجلة الاحكام العدلية تجد أن عقد الكفالة هو من العقود الرضائية الذي ينعقد بايجاب الكفيل والمكفول وليس شرطاً لانعقاد عقد الكفالة ان يكون مكتوب، وانما الكتابة في عقد الكفالة هي شرط لاثبات هذا العقد وليس لانعقاده، لذلك كله تقرر المحكمة عدم اعتماد البيانات الشفوية) ، وفي جلسة 2021/11/14 تم ضم ما طلبت وكالة المدعي ابرازه وهو شيك يحمل الرقم (30000057) الصادر عن البنك الإسلامي الفلسطيني وتكليف رئيس قلم محنة سلاح جنين بايداعه في قاصة ، وفي جلسة 2022/02/15 تم ابراز ما طلب وكيل المدعي ابرازه بالمبرز (م/1) وعبارة عن صورة مصدقة عن الملف الجزائي رقم (2018/3319) صلح جرين مع صورة طبق الأصل عن الشيك ، وفي جلسة 2022/03/21 قدمت وكالة المدعي باقي بينتها الخطية المبرز (م/2) وهو الشيك رقم (30000057) ، وفي جلسة 2022/09/25 قدمت وكالة المدعي باقي بينتها الخطية المبرز (م/3) وهو عبارة عن صورة مصدقة عن الملف التنفيذي رقم (2017/3817) والمبرز (م/4) وهو عبارة عن صورة مصدقة عن الملف الجزائي رقم (2018/1947) ، وبذات الجلسة ختمت وكالة

القاضي
ياسر ضبابات

صفحة 4 من 6

الكاتبة
سجود جرادات

دولة فلسطين
السلطة القضائية



دعوى حقوق رقم : 2019/1835
تاريخ الحكم : 2022/12/27

ستة وعشرون الف وخمسمائة شيقل وتضمنين المدعى عليهما الرسوم والمصاريف واسعاب
المحاماة.

بتاريخ 2019/12/30 تقدم المدعى عليه الثاني بشأر سامي سالم حنين بواسطة وكيله المحامي
عبدالحكيم عيسة بلانحة جوابية تضمنت ما يلي:

- 1- الدعوى مردودة لمخالفتها للأصول والقانون ولكونها لا تستند لأساس قانوني صحيح و/او « ليم.
- 2- الدعوى مردودة شكلا وذلك لتقديمها ممن لا يملك الحق في تقديمها.
- 3- الدعوى مردودة للجهالة الفاحشة التي تكتنفها وتكتنف وكالة وكيل المدعي فيها.
- 4- الدعوى مردودة لانعدام صحة الخصومة.
- 5- الدعوى غير مسموعة لمخالفتها للأول والقانون وهي واجبة الرد و/او عدم القبول.
وبالتناوب.
- 6- لا يسلم المدعى عليهما بما جاء في البند الأول من لانحة الدعوى ويضيف بانه علم به بما جاء
في البند الأول.
- 7- لا يسلم المدعى عليهما بما جاء في البند الثاني من لانحة الدعوى ويضيف بانه لا يوجد اية
علاقة بينه وبين المدعي ولم يتم بكفالة المدعى عليه الأول ولم يتم بتوقيع اية كفالات للمدعي.
- 8- لا يسلم المدعى عليهما بما جاء في البند الثالث.
- 9- لا يسلم المدعى عليهما بما جاء في البند الرابع من لانحة الدعوى.
- 10- لا يسلم المدعى عليهما بما جاء في البند الخامس ويضيف بانه لم يتم غالبته من اية
جهة وانه لا يوجد بينه وبين المدعي اية علاقات.
- 11- يحتفظ المدعى عليه الثاني بحقه في تقديم اية بينة خطية و/او شفوية و/او تقيم اية
مستندات و/او وثائق رسمية وغير رسمية حال دوره في تقديم البينة.

الطلب:

1- يلتزم المدعى عليه من محكماتكم الموقرة بتبليغ المدعي نسخة عن اللانحة الجوابية.

القاضي
ياسر ضبات

صفحة 3 من 6

سجود جرادات

دولة فلسطين
السلطة القضائية



دعوى حقوق رقم : 2019/1835
تاريخ الحكم : 2022/12/27

- 1- قام المدعي باعطاء المدعى عليه الأول مبلغ وقدره (34000) أربعة وثلاثون الف شيقل كدين ، حيث قام باقراضه إياه في بداية عام 2017 ، وتعهد المدعى عليه الأول بارجاع المبلغ كاملة خلال مدة قصيرة.
- 2- لم يلتزم المدعى عليه الأول بارجاع المبلغ المذكور أعلاه للمدعي وتسديد الدين خلال المدة المتفق عليها ، وعلى اثرها نشب خلاف بينهما فتدخل المدعى عليه الثاني لفض الخلاف وهو شقيق المدعى عليه الأول ، وفي شهر 4 من عام 2017 كانت جلسة لحل الخلاف وتعهد المدعى عليه الثاني بدفع كامل المبلغ وانه يكفل شقيقه المدعى عليه الأول بكامل المبلغ ودون اثار الاتفاق وهذه الكفالة قام المدعى عليه الثاني باعطاء المدعى مبلغ وقدره (7500) سبعة الاف وخمسمائة شيقل ، على ان يقوم بارجاع المبلغ المتبقي للمدعي على أقساط.
- 3- تبقى للمدعي في ذمة المدعى عليهما الأول والثاني مبلغ وقدره (26500) ستة وعشرون الف وخمسمائة شيقل.
- 4- منذ الاتفاق بين المدعي والجهة المدعى عليها ودفع الدفعة الأولى المشار اليها أعلاه لم يقم المدعى عليه الأول ولا المدعى عليه الثاني بدفع اية مبالغ مطلقاً للمدعي رغم المداخلة المتكررة بالمبلغ موضوع الدعوى.
- 5- طالب المدعي المدعى عليهما مرارا وتكرارا بضرورة دفع المبلغ المتبقي في ذمتهم والمطالب به ، غير انهما ممتنعان عن دفع المبلغ المستحق ، وذلك دون وجه حق او سوء قانوني ، وحيث ان المدعي متضرر من عدم وفاء المدعى عليهم بالتزامها.
- 6- لمحكمةكم الموقرة صلاحية النظر في هذه الدعوى وذلك لطبيعتها وقممتها ومكان إقامة المدعى عليهما.
- 7- الطلب: يلتزم المدعي بتبليغ المدعى عليهما نسخة من لائحة الدعوى ومرفقاتها وبعد المحاكمة وغب الثبوت الحكم للمدعي بالمبلغ المستحق في ذمة المدعى عليهما والبالغ مقداره (26500)

القاضي
يسر ضبابات

صفحة 2 من 6

الكاتبة
سجود جرادات



دعوى حقوق رقم : 2019/1835
تاريخ الحكم : 2022/12/27

الحكم

الصادر عن محكمة صلح جنين بصفتها الحقوقية والمأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الأحكام

باسم الشعب العربي الفلسطيني

الهيئة الحاكمة القاضي ياسر ضبابات

كاتب الضبط : سجود جرادات

المدعى : أكرم عبدالله محمود عسود/جنين/واد برقين

وكلاؤه المحامين: صالح أبو عزة وعدي خليفة وفراس البزور والاء البزور وراية مفلح منذ دين و/او
مجتمعين

المدعى عليهما: 1 محمد سامي سالم حنين

2 بشار سامي سالم حنين

وكلاهما من مركة /وسط البلد/جنين

موضوع الدعوى: مطالبة مالية (26500) ستة وعشرون الف وخمسمائة شيقل بالإضافة الى الرسوم
والمصاريف واتعاب المحاماة

الوقائع

بتاريخ 2022/10/28 تقدم المدعى بواسطة وكلاؤه بلانحة دعوى ضد المدعى عليه لـ محكمة صلح جنين موضوعها المطالبة بمبلغ (26500) شيقل ستة وعشرون الف وخمسمائة شيقل بالإضافة الى الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة وجاء فيها:

القاضي
ياسر ضبابات

صفحة 1 من 6

الكاتبة
سجود جرادات

